من خلال الدبلوماسية والتنمية والأمن و رغم التحديات

السعودية تسعى لكسب الصراع على النفوذ في افريقيا

تحدث نيك كيمبل الباحث في جامعة هارفارد عن سياسة السعودية للتأثير في قارة أفريقيا، لاسيما بعد أزمة أوكرانيا وتأثيرها على أسواق الطاقة التي جعلت السعودية تصبح مرة أخرى في مركز الاهتمام العالمي، واستطاعت من خلال هذه الفرصة أن تتخلص من الخلافات الماضية وتتبنى نهجًا إقليميًا جديدًا يستند إلى المناورات الدبلوماسية والإدارة الاقتصادية في ظل التغيرات العالمية كبيرة.

تحاول المملكة العربية السعودية تأمين مصالحها وتوسيع نطاق تأثيرها في مناطق مختلفة، وخاصة في قارة أفريقيا التي تشهد نموًا اقتصاديًا وسياسيًا ملحوظًا. ولهذا الغرض، تستخدم السعودية مزيجًا من القوة الناعمة والصلبة، بما في ذلك الدعوة الدينية، والتعاون التنموي، والتحالفات العسكرية، لبناء شراكات مستدامة مع الدول الأفريقية.

أزمة أوكرانيا وفرصة للسعودية

أثارت أزمة أوكرانيا التي اندلعت في عام ٢٠١٤ اهتمامًا عالميًا بشأن مستقبل أسواق الطاقة، خصوصًا في ظل التوترات بين روسيا والغرب. وكانت السعودية من بين المستفيدين من هذه الأزمة، حيث استطاعت أن تستغل موقعها كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم لزيادة حصتها في السوق والضغط على منافسيها. كما استخدمت السعودية هذه الفرصة لتحسين علاقاتها مع دول أوروبية كانت قد شهدت خلافات معها في الماضي بسبب قضايا سياسية أو إنسانية.

تسعى السعودية إلى تطوير استراتيجية إقليمية جديدة تستند إلى المناورات الدبلوماسية والإدارة الاقتصادية

ولكن السعودية لم تكتف بذلك، بل سعت أيضًا إلى تطوير استراتيجية إقليمية جديدة تستند إلى المناورات الدبلوماسية والإدارة الاقتصادية، بدلاً من التورط في صراعات عسكرية أو فكرية. وكانت قارة أفريقيا هي المجال الأبرز لتطبيق هذه الإستراتيجية، حيث تحولت إلى قوة اقتصادية ناشئة تجذب اهتمام الدول الكبرى.

علاقات تاريخية وتعاون مستمر

لطالما كانت السعودية تمتلك علاقات جيدة مع الدول الأفريقية، سواء على المستوى الديني أو الثقافي أو التجاري. فالسعودية هي مهبط الرسالة الإسلامية، ومقصد حجّ المسلمين من جميع أنحاء العالم، بمن فيهم ٤٤٦ مليون مسلم أفريقي. كما أن ٢٥ دولة أفريقية عضو في منظمة التعاون الإسلامي التي مقرها في جدة. ومن بين ٥٥ دولة أفريقية، لديها ٤٠ دولة سفارات في الرياض، ولديها سفارات في ٣٥ دولة أفريقية.

ومنذ عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز، شهدت العلاقات السعودية الأفريقية تطورًا ملحوظًا، حيث زار عدد من المسؤولين الأفريقيين السعودية، وتبادلت الزيارات والاتصالات بين الجانبين. ومن المتوقع أن يتم توقيع المزيد من اتفاقات ووثائق التعاون في القمة المقبلة لزعماء السعودية والدول الأفريقية التي ستُعقَد هذا العام.

ومن ناحية أخرى، صندوق التنمية السعودي، نفذ مشاريع ضخمة في الدول الأفريقية، مما ساهم في تعزيز الموارد المالية لصندوق التنمية الأفريقي. وقد دفع معظم قروض صندوق التنمية السعودي لصالح السودان، وموريتانيا، والسنغال، والجزائر، والمغرب، وتونس. وتشمل هذه المشاريع مجالات مختلفة مثل البنية التحتية، والطاقة، والزراعة، والصحة، والتعليم.

قضية الأمن الغذائي والتحديات الأخرى

إحدى المشكلات التي تواجهها السعودية هي قضية الأمن الغذائي، حيث تعتمد على شركاء بعدين جغرافيًا لتأمين المواد الغذائية. لكن أفريقيا أصبحت الآن أرضًا خصبة لإنتاج المواد الغذائية التي تحتاجها السعودية. فمبادرة الملك عبدالله للاستثمار في زراعة فائض في عام ٢٠٠٨ حثت المواطنين السعوديين على شراء أراضي زراعية في أفريقيا. وبشكل خاص، عمل عدد كبير من المستثمرين السعوديين في أراضي زراعية في إثيوبيا والسودان.

ولكن هذه المبادرة لم تخل من التحديات والانتقادات، فبعض المجتمعات المحلية في أفريقيا اشتكت من استيلاء المستثمرين على أرضهم أو استخدامهم للمياه بشكل غير مستدام. كما اتهم بعض المحللين السعودية بإطلاق حروب ماء في أفريقيا لضمان إمداداتها من المياه.

صراع على النفوذ

تسعى السعودية مع تركيا، ومصر، والعديد من الدول الأخرى للتأثير في أفريقيا. من المثير للاهتمام أن تدخلات السعودية في قضايا البلدان الشرق أفريقية هو دخول في منطقة نفوذ قديمة، كانت مصر قد نظرت بشك إلى جهود السعودية في إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي وإثيوبيا، إلا أن هذا التدخل يعكس رغبة الرياض في تعزيز وجودها العسكري في القرن الأفريقي، والذي يشهد صراعات وتوترات بين الدول المجاورة. كما أن هذا التدخل يمثل تحديًا لقوى اقليمية تحاول أيضًا توسيع نفوذها في المنطقة.

فتركيا التي تتنافس مع السعودية على قيادة العالم الإسلامي (الدول السُنّية)، قامت بجهود كبيرة للتأثير الاقتصادي والعسكري في أفريقيا. فقد أنشأت تركيا قاعدة عسكرية في الصومال، وزادت من استثماراتها ومشاريعها التنموية في عدة دول أفريقية.

حيث وسعت تركيا نفوذها في أفريقيا بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠٠٥، حيث أعلنت عن سياسة أفريقية جديدة تهدف إلى تطوير شراكات استراتيجية مع الدول الأفريقية، و زادت عدد سفاراتها في أفريقيا من ١٢ إلى ٤٢، و رفعت حجم التجارة مع أفريقيا من ٥,٤ مليار دولار إلى ٢٦ مليار دولار، وزادت حجم المساعدات التنموية التي تقدمها لأفريقيا من ٥١ مليون دولار إلى ٣٨٥ مليون دولار. كما نظمت تركيا ثلاث قمم أفريقية في إسطنبول، وشاركت في عدة منظمات إقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والاتحاد من أجل المتوسط.

تركز تركيا على بناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة والتضامن والثقة مع الدول الأفريقية، وتقدم نفسها كشريك موثوق وصديق لإفريقيا. تسعى تركيا إلى دعم التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، وإلى تحسين البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية. كما تسعى تركيا إلى تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع أفريقيا، خصوصً في مجال مكافحة الإرهاب وحفظ السلام. تضطلع تركيا بدور فعّال في دعم المصالحة في الصومال، حيث أنشأت قاعدة عسكرية هناك، كبرى قواعدها خارج حدودها، بطاقة استيعاب ١٠ آلاف جندي.

فإذا السعودية تواجه تحديات كبيرة في محافظة على نفوذها في أفريقيا، خصوصًا في ظل المنافسة من دول أخرى و التي ذكرنا تركيا كمثالا عليها، والتغيرات السياسية والأمنية في القارة.

رغم الوعود..أجور النساء ٨٠٪ أقل من الرجال في البيت الأبيض

يدعي الليبراليون أنهم مدافعون عن المساواة في الأجور بين الرجال والنساء، لكن رغم أنه تحدث عن ذلك مرارًا وتكرارًا، فشل بايدن في تحقيق ذلك. وفقًا لتقرير نشرته صحيفة واشنطن بوست، تبلغ الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء في إدارة بايدن ٢٠ في المائة. وهذا يعني أن المرأة تكسب ٨٠ سنتًا لكل دولار يكسبه الرجل. وقالت الصحيفة إن هذه الفجوة أكبر من متوسط الفجوة في الأجور على المستوى الوطني، والتي تبلغ ١٨ في المائة. كما أشارت إلى أن هذه الفجوة تزداد عند مقارنة الرواتب السنوية بدلاً من الرواتب الشهرية. وأضافت أن هذه الفجوة تعكس التمييز ضد المرأة في التعيينات والترقيات والمكافآت، وأنها تؤثر على قدرتها على التقاعد والحصول على مزايا اجتماعية. وكان بايدن قد وعد خلال حملته الانتخابية بأن يكون "حليفًا قويًا" للمرأة، وأن يعمل على إغلاق فجوة الأجور بين الجنسين. كما أصدر في يوليو الماضي توجيهًا تنفيذيًا يطالب بإجراء دراسة شاملة حول حالة المرأة في الولايات المتحدة. ولكن يبدو أن بايدن لم يطبق مبادئه على نفسه، ففي إدارته، لا تزال المرأة تعاني من عدم المساواة والظلم.

تحت ذريعة تعزيز التعاون الإقتصادي مع باكو

الكيان الصهيوني يسعى لتقوية نفوذه في قره باغ

اعترفت وزارة الاقتصاد في جمهورية أذربيجان بمشاركة ١٢ شركة إسرائيلية في إعادة إعمار المناطق التي استعادتها من قره باغ الجبلية بعد نهاية الحرب في عام ٢٠٢٠. تم توطين هذه الشركات في مناطق الحدود مع إيران، ورغم أنها تدعي النشاط الاقتصادي، إلا أن هناك شكوكًا حول نواياها الحقيقية وارتباطها بأنشطة استخباراتية.

من الملفت للنظر أن التجارة الثنائية بين جمهورية أذربيجان و الكيان الصهيوني ارتفعت بشكل كبير بنسبة ٨٥٪، وأكثر من ٩٠ شركة "إسرائيلية" تستثمر في مجالات متنوعة بقيمة استثمارات تبلغ ٣٠ مليون دولار، و يعد الكيان الصهيوني واحد من أهم الشركاء التجاريين لجمهورية أذربيجان، حيث بلغت قيمة التجارة بين الطرفين ١,٧ مليار دولار في العام الماضي، وهذا الرقم لا يشمل استيراد سلاح سنوي يبلغ ٥ مليارات دولار من إسرائيل إلى أذربيجان. ومن المتوقع أن توفر باكو ٥٠ في المئة من نفط الصهاينة. وتسعى أذربيجان إلى جذب المزيد من الاستثمارات "الإسرائيلية" في مشاريع إعادة الإعمار في إقليم قره باغ، الذي استعادت سيطرتها عليه بعد حرب قصيرة مع أرمينيا في نهاية عام ٢٠٢٠. وقال رئيس مجلس إدارة شركة "أذربيجان للاستثمارات"، روفناق عبد اللايف، لـJNS إن "إسرائيل هي شريك استراتيجي لأذربيجان ولدينا علاقات تاريخية وثقافية طويلة". وأضاف أن "الشركات الإسرائيلية تشارك في مشاريع كبرى في أذربيجان في مجالات مثل الطاقة والزراعة والصحة والتكنولوجيا والتعليم". وأشار إلى أن "أذربيجان تفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية في قطاعات جديدة مثل السياحة والخدمات والصناعات الخفيفة"

تسعى ١٢ شركة إسرائيلية جديدة لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار في منطقة قره باغ الجبلية

تعاون مشبوه

بجانب التعاون الاقتصادي، لعب الكيان الصهيوني دورًا مهمًا في دعم باكو في الحرب مع أرمينيا عام ٢٠٢٠، حيث كانت باكو من أكبر المشترين للمعدات العسكرية الإسرائيلية. والآن، تسعى ١٢ شركة إسرائيلية جديدة لتنفيذ مشاريع في منطقة قره باغ الجبلية، حيث خصصت وزارة الاقتصاد في حكومة باكو أكثر من ٢ مليار دولار من ميزانية الدولة لإعادة الإعمار في قره باغ و بدأت في إزالة الألغام لإعادة التوطين بعد أكثر من ثلاثة عقود من الصراع، وفي السنتين الماضيتين تم بناء ٣ مطارات في هذه المنطقة، على الرغم من أنها لا تعمل حاليا. رافعات وجرافات بناء - وكذلك عدة نقاط تفتيش للشرطة - موجودة في المنطقة، وتخطط حكومة باكو لإسكان ١٤٠ ألف شخص في المناطق المحتلة من قره باغ خلال السنوات الثلاث المقبلة على الرغم من الجهود المبذولة لإعادة الإعمار، تثير هذه الخطوة تساؤلات حول الهويات الحقيقية للأشخاص الذين سيُسكَنون في تلك المناطق، وإمكانية وجود جواسيس وعملاء استخباراتيين. إلا أن حكومة أذربيجان تقول أنهم كانوا يعيشون في تلك المناطق من قبل.

أخبار قصيرة

مظاهرات في نيجيريا رفض للعملية المحتملة على النيجر

تظاهر الآلاف في نيجيريا في ولاية كانو احتجاجا على إمكانية تدخل عسكري في النيجر من قبل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعروفة باسم "إيكواس" و بمشاركة بلدهم نيجيريا، حيث نظموا مظاهرات احتجاجية، و هتفوا خلالها بشعارات ضد إيكواس والحكومة النيجيرية، بما في ذلك "النيجر جارنا"، "الحرب ضد النيجر ظالمة"، "هذا التدخل من عمل الدول الغربية" و "نطالب بالعدالة".

و يعتبر اعتبر المحتجون أن هذا التدخل ظالما ومدعوما من الدول الغربية، و طالبوا بالعدالة والسلام للنيجر، الذي يعاني من أزمة سياسية وأمنية منذ انقلاب عسكري في فبراير.

تحذير من انخفاض المساعدات الإنسانية في أفغانستان

أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (OCHA) في تقرير جديد أن ميزانية هذه المنظمة افغانستان انخفضت بمقدار ١,٣ مليار دولار.

ويضيف التقرير: إن انخفاض الميزانية في الشتاء المقبل سيعرض الأسر الضعيفة في أفغانستان للجوع والمرض والموت.

و بحسب تقرير OCHA أيضا فإن عدد المستفيدين من المساعدات الغذائية في أفغانستان انخفض من ١٣ مليون إلى ٩ مليون شخص بسبب انخفاض الميزانية، مما يهدد بمزيد من المعاناة للشعب الأفغاني.

مقتل أربعة ارهابيين في باكستان

وفقا لصحيفة إسلام آباد بوست، أعلن الجيش الباكستاني اليوم الاثنين عن مقتل أربعة إرهابيين في منطقة "باجور" (Bajaur) في البلاد. وبحسب هذه الوسيلة الإعلامية، نفذ الجيش الباكستاني هذه العملية اليوم في ولاية خيبر بختون خواه في شمال غرب باكستان بناء على معلومات استخباراتية. وجاء في بيان صادر عن الجيش الباكستاني في هذا الصدد أن اثنين من عناصر الجيش قتلا أيضا خلال هذه العملية.